



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الهؤيد: ظروف وشروط الاستثمار في البحرين الأفضل في المنطقة



الأفضل في المنطقة، كما أنّ البحرين هي بوابة لجميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لارتباطها بتلك الأسواق بشبكة اتصالات متطورة، كما إن البيئة التشريعية والقانونية تشجع الاستثمارات الأجنبية.

من جانبه أشار رئيس الغرفة التجارية والصناعية الهندية أنيل خايتان إلى أنّ "العلاقات السياسية بين البلدين ممتازة"، معرباً عن تطلع بلاده إلى "تنمية وتدعيم مختلف أوجه التعاون التجاري والاقتصادي مع البحرين"، مرحباً بتعزيز آليات التعاون بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ونظيرتها الهندية لتحقيق كل ما يخدم تطور المصالح الاقتصادية المشتركة.

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد رئيس الغرفة التجارية والصناعية الهندية (بي اتش دي) أنيل خايتان. وأعرب المؤيد عن اعتزازه وتقديره باختيار مملكة البحرين مقراً لأول مكتب دولي للغرفة الهندية، مشيداً بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التاريخية والعريقة التي تربط مملكة البحرين بجمهورية الهند، داعياً إلى "مواصلة تشجيع توافد أصحاب الأعمال وممثلي الشركات الهندية على القدوم إلى البحرين والاستثمار فيها"، مؤكداً "تطلع الغرفة لزيادة آفاق التجارة البينية بين البلدين من خلال إقامة المشاريع المشتركة والتشجيع على تبادل الزيارات بين الوفود الاقتصادية". وأوضح المؤيد أنّ "ظروف وشروط الاستثمار في البحرين تعتبر

■ المصارف الإماراتية الأولى خليجياً

قيمة أصول البنوك في مملكة البحرين 189 مليارات دولار، ونحو 801 مليار دولار سجلت لأصول الجهاز المصرفي في سلطنة عُمان.



حافظ الجهاز المصرفي الإماراتي (48 بنكاً) على المركز الأول خليجياً، من حيث قيمة الأصول التي بلغت 720 مليار دولار (2.3 تريليون درهم) في نهاية شهر أيلول (سبتمبر)، وذلك بحسب إحصاءات مصرف الإمارات المركزي.

ويعكس استمرار تفوق الجهاز المصرفي الإماراتي، تعزيز الملاءة المالية التي باتت تعد الأفضل ليس على مستوى دول الخليج فحسب بل على المستوى الإقليمي، وذلك وفقاً للدراسات المالية التي تصدرها كبريات المؤسسات المالية في العالم.

وحلّ الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بأصول قيمتها 609 مليارات دولار مع نهاية الربع الثالث من العام الجاري بانخفاض قدره مليارات دولار مقارنة مع شهر حزيران (يونيو) الماضي الذي بلغت فيه قيمة الأصول 611 مليار دولار. في حين بلغت قيمة أصول البنوك في الكويت 209 مليارات دولار، فيما وصلت

■ شقير: طاولة حوار اقتصادية إنقاذية لتجنب التداعيات السلبية

لكن للأسف طرأت التطورات السياسية الأخيرة ما أثار تخوّفاً من عدم مجيء اللبنانيين المغتربين إلى لبنان لتمضية عطلة الأعياد، وبالتالي عدم تحريك الأسواق فتقع المشكلة الكبيرة".



أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، إلى أنه "للمرة الأولى نرى اقتصاد لبنان في هذه الدرجة من الخطورة"، لافتاً إلى أنّ "الأرقام كلها غير مشجّعة، حيث النمو الاقتصادي غائب منذ سنوات"، داعياً إلى "طاولة حوار اقتصادية إنقاذية في بعثنا للبحث في كيفية التخفيف من الأضرار قدر الممكن، والسعي كذلك إلى تحييد الاقتصاد عن التطورات السياسية وحمايته منها، وذلك أولاً في عدم التعرّض لدول الخليج لأن الاقتصاد اللبناني مبني عليها".

وقال: "لمسنا نوعاً من النشاط والحركة الاقتصادية بعد موسم الصيف وإنتاجية لافتة للحكومة، على وقع تفاؤلنا بموسم الأعياد المقبل حيث يشكّل شهر كانون الأول 30 إلى 35 في المئة من الناتج المحلي،

■ نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 5.2 في المئة

وتوقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز"، أن يكون متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2018 - 2020 عند 4.4 في المئة، معدلة توقعاتها السابقة من 3.8 في المائة. في حين ترجح وزارة المالية في مصر أن يتراوح إجمالي النمو خلال العام المالي الحالي، الذي ينتهي في يونيو (حزيران) 2018، بين 5 و5.25 في المئة. وكشف وزير المالية المصري عن أن تلقى مصر الدفعة الثالثة من قرض صندوق النقد الدولي في ديسمبر (كانون الأول) بقيمة ملياري دولار.

كشفت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، عن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 5.2 في المئة خلال الربع الأول من السنة المالية 2017 - 2018، وذلك مقارنةً مع 3.4 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام 2016 المنصرم.

وكانت معدلات النمو في مصر بلغت نحو 5 في المئة خلال الربع الرابع من العام المالي السابق، مدفوعة بنشاط قطاعات الاتصالات والإنشاءات والتجارة، بحسب تصريحات سابقة لوزيرة التخطيط. وقد بلغ إجمالي النمو خلال 2016 - 2017 نحو 4.2 في المائة مقابل 4 في المائة خلال 2015 - 2016، وفقاً للتقديرات الحكومية.



■ المغرب: ارتفاع التضخم السنوي 0.6 في المئة



أظهرت الإحصاءات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، ارتفاع معدل التضخم السنوي في البلاد إلى 0.6 في المئة خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول)، وذلك بالمقارنة مع 0.4 في المئة خلال شهر سبتمبر (أيلول).

وأعلنت المندوبية عن أنّ هذا الارتفاع نتج عن تزايد أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 1.3 في المئة، وتراجع أثمان المواد الغذائية 0.2 في المئة.

وتراوحت نسب التغير للمواد غير الغذائية ما بين استقرار بالنسبة للمواصلات وارتفاع قدره 3.2 في المائة بالنسبة للمطاعم والفنادق. وانخفض مؤشر أسعار المستهلكين 0.1 في المئة عن الشهر السابق في تشرين الأول (أكتوبر)، حيث تراجع تضخم أسعار الغذاء إلى 0.3 في المئة من 1.5 في المائة.

■ انخفاض العجز التجاري الجزائري 34 في المئة

2016، وذلك وفقا لبيانات الجمارك الرسمية. وبلغت صادرات النفط والغاز التي شكلت 94.8 في المئة من إجمالي حجم المبيعات للخارج (27.18) مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، مقارنة مع (23.04) مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك بفضل ارتفاع أسعار المواد النفط في الأسواق العالمية.

شهدت الإيرادات في قطاع الطاقة الجزائري ارتفاعا بنسبة 18 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، مما ساهم في خفض العجز التجاري بنسبة 34 في المئة.

وأدى تراجع العجز لتغطية الصادرات للواردات، حيث ارتفعت الصادرات إلى 75 في المئة مقارنة مع 63 في المئة خلال الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) حتى تشرين الأول (أكتوبر) من عام

